وزارة الصناعة والتجارة والتموين
المملكة الأردنية الهاشمية

السياسة الصناعية (2024-2028)

الإطار العام لتعزيز التنمية الصناعية في الأردن للوصول إلى اقتصاد متنوع ومرن

كانون أول 2023

الفهرس	
الموضوع	الصفحة
1. الملخص التنفيذي	2
2. التمهيد	5
3. أداء القطاع الصناعي	6
4. أداء الصناعات عالية القيمة:	10
4.1. صناعة المحيكات	
4.2. الصناعات الغذائية	
4.3. الصناعات الدوائية	
4.4. الصناعات الكيماوية	
4.5. الصناعات الهندسية	
5. مواءمة السياسة الصناعية مع رؤية التحديث الاقتصادي	14
6. رؤية السياسة الصناعية 2024-2028	
6.1 الرؤية والركائز	15
6.2 منطق التدخل مع اهداف السياسة الصناعية	16
6.3 مؤشرات الأداء (المستهدفات)	17
6.4 المحاور ومجالات التدخل التابعة لها	18

1. الملخص التنفيذي

على مدى السنوات الخمسين الماضية، كان القطاع الصناعي المتنامي عنصرًا أساسيًا للتنمية الوطنية الشاملة في الأردن، حيث بذلت الحكومة جهودًا كبيرة لتعزيز التنمية الصناعية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتم تخصيص العديد من الاستثمارات الوطنية للتنمية الصناعية بين عامي 1976 و1980. وفي ظل الدعم الحكومي المستمر، أصبح القطاع الصناعي ثاني أكبر قطاع في الاقتصاد حيث وصل إلى أعلى مستوى له بنسبة 29.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. حيث سجل قطاع الصناعة في الأردن خلال الفترة من 2000 إلى 2008 نموًا سريعًا بنسبة 10.2% سنويًا، وارتفعت حصة التصنيع التحويلي في الاقتصاد الكلي وفقًا لذلك من 13.5% في عام 2000 لتصل إلى 21.2% في عام 2008. وأعقب هذه الفترة تباطؤ قوي بين عامي 2009 و2019 حيث انخفض معدل النمو إلى 1.8% سنويًا، لتنخفض حصة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني إلى 17.4% بحلول عام 2022.

ومع أن قطاع الصناعة ساهم بشكل رئيسي في التنمية الاقتصادية في الأردن وأدى إلى تحول هيكلي كبير، إلا أن القطاع واجه العديد من التحديات خلال العقد الماضي نتيجة العديد من الأحداث خلال الفترة (2008-2023) بدءاً من الأزمة المالية العالمية، مروراً بالاضطرابات الإقليمية، وما تبعها من تداعيات جائحة كورونا في العام 2020، وآخرها الأوضاع الجيوسياسية والجيواقتصادية الراهنة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن القطاع الصناعي من استيعاب الطلب المحلي المتزايد على السلع المصنعة، مما أدى إلى زيادة العجز التجاري في المواد المصنعة.

وأما عن نمو القيمة الصناعية المضافة خلال الفترة (2011 -2019)، فقد كان مدفوعًا بشكل رئيسي بقطاع الصناعات الغذائية. إضافة إلى ذلك، كان قطاع الألبسة والمنسوجات من القطاعات الناضجة التي تساهم إيجابيًا في نمو القيمة الصناعية المضافة. لذلك فإن إبقاء هذين القطاعين على مسار النمو يعتبر أمر في غاية الأهمية. أما قطاعا الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية فقد شهدا تراجعًا في معدلات النمو.

معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للتصنيع (%) في الأردن

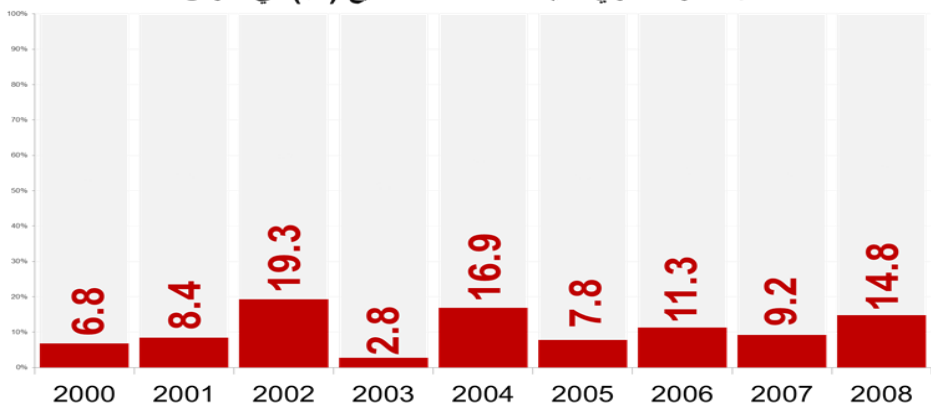

ونظرًا لحجمها النسبي فإن إرجاعها إلى مسار النمو الإيجابي مهم كي تحقق السياسة الصناعية هدفها. ومن القطاعات الواعدة التي بدأت بالبروز قطاع البلاستيك والمطاط الذي ازداد حجمًا وأصبح ينمو بشكل حيوي. حيث يتمتع هذا القطاع بالقدرة على أن يصبح قطاعًا ناضجًا في المستقبل، ومن الأهمية الحفاظ على سرعة النمو في المرحلة القادمة. أما نمو قطاع الصناعات الهندسية الكبير فهو مدفوع بشكل رئيسي بقطاع المجوهرات (16.5%)، لكن يضم القطاع كذلك قطاعًا فرعيًا هو قطاع الأدوات الكهربائية والذي قد يصبح أيضًا نجمًا صاعدًا، والأمر ينطبق كذلك على قطاعي الورق والمنتجات الورقية والأثاث .

من ناحية أخرى، نما التوظيف في قطاع الصناعة بمعدل 2.5% سنويًا بين عامي 2010 و2019. لكن لم يكن التوظيف في قطاع الصناعة كافيًا لمواكبة الطلب من العدد الكبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

التوظيف في قطاع الصناعة

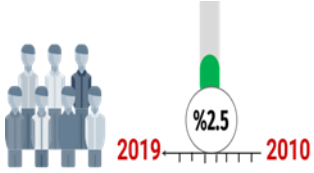

وفيما يخص مساهمة القطاعات الصناعية في التوظيف، فإن قطاع الألبسة والمنسوجات يعدُّ هو المساهم الأكبر في توليد الوظائف بين قطاعات التصنيع، حيث يقدم أعلى حصة من الوظائف بأعلى معدل للنمو، لكن 70% من الوظائف هي عمالة اجنبية.

أما قطاع الأغذية فهو كبير الحجم أيضًا ويعتبر محركًا لتوليد فرص العمل، ولدى قطاع صناعة الأدوية حصة مشابهة لقطاع الصناعات الكيماوية لكنه شهد نموًا أفضل، لذلك فإن حفاظه على نفس مسار النمو سيولد عددًا كبيرًا من فرص العمل.ومن القطاعات التي تبرز أيضًا من حيث النمو السريع قطاع الأثاث الذي حقق أعلى معدل للنمو. في المقابل، فإن أثر الصناعات الهندسية على توليد فرص العمل محدود.

وعلى صعيد كفاءة استخدامات الطاقة والمواد والمياه، فقد حققت الصناعة الوطنية تقدمًا كبيرًا في الأداء. وبالرغم من ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لفصل الإنتاج عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك المواد الخام

أما بخصوص القدرات الصناعية، فقد تم تحليل القطاعات الفرعية لتحديد قدرة الصناعات ذات القيمة العالية على المساهمة في تحقيق التأثير الأكبر في أهداف السياسة الصناعية، وهي: الصناعات الغذائية والكيماوية والدوائية والهندسية والمحيكات، وتحديد رؤية التنمية لكل صناعة ذات أولوية. وتضع هذه السياسة الأساس لاستراتيجية تنمية متكاملة لقطاع الصناعة وللتحول من التركيز على كل قطاع على حدة إلى دمج الصناعات الخمسة عالية القيمة بشكل منهجي، والتركيز على المجالات المشتركة الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة لتحويل قطاع الصناعة بشكل عام.

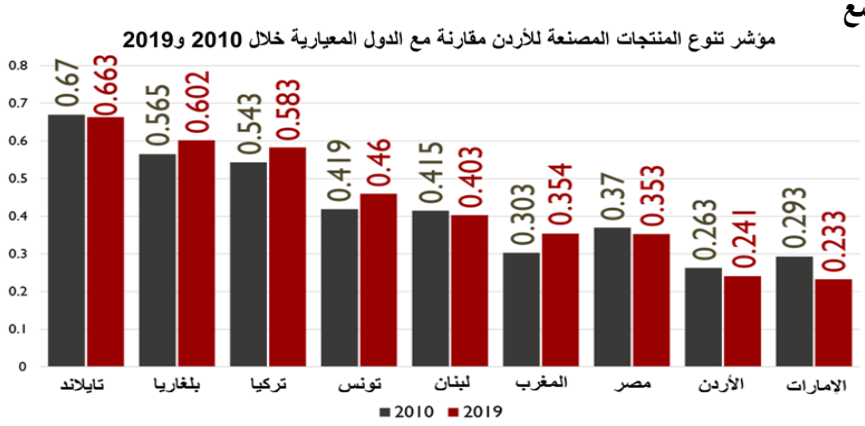

وتسعى السياسة الصناعية 2024-2028 لوضع رؤية لمستقبل القطاع الصناعي خلال الخمس سنوات القادمة، بتحسين هذه الأنماط وإطلاق العنان لإمكانات القطاع. وتعكس صياغة هذه الوثيقة الاستراتيجية الأهمية التي توليها الحكومة لقطاع الصناعة في تحقيق التحول الهيكلي للأردن نحو "اقتصاد متنوع ومرن".

ولتحقيق هذه الرؤية، توفر السياسة الصناعية الإطار الاستراتيجي للتركيز على المحاور الرئيسية المتصلة بمختلف الصناعات من أجل تعزيز تنافسية القطاع الصناعي في الأردن والتحول لقطاع مرن ومستدام ومدفوع بالابتكار. وتم تحديد أهداف السياسة ومجالات التدخل وأهمية عدد من الصناعات بناءً على تشخيص شامل للأداء الاقتصادي والبيئي لقطاع الصناعة، وبالمواءمة مع رؤية التحديث الاقتصادي وتحليل الأداء الصناعي والمشاورات العامة. كما تم دراسة التحديات الأساسية التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف في الأردن ووضع مجالات تدخل تمثلت بمجموعة شاملة من التدابير والأدوات والتي سيتم ترجمتها إلى الواقع عبر خطة عمل تفصيلية للسياسة الصناعية 2024-2028.

ويعتمد تحقيق أهداف السياسة على تغييرات كبيرة يتعين إجراؤها ضمن مجالات تدخل تغطي مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك تعزيز سلاسل القيمة الوطنية، والارتقاء إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، والحصول على التمويل، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتنمية المهارات، وتعزيز ريادة الأعمال. وتتطلب فعالية السياسة الصناعية إجراءات متضافرة والتزامًا مستدامًا وتعاونًا وثيقًا بين القطاعين العام والخاص، والفهم المشترك لتحديات وإمكانات وأولويات تعزيز التنمية الصناعية في الأردن. وتهدف هذه الوثيقة لوضع الأساس لهذا التعاون الناجح.

الملامح العامة للسياسة الصناعية 2024-2028

الرؤية

"صناعة أردنية تتسم بالتكاملية، وقدرة أكبر على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، وتوفير فرص عمل شاملة للأردنيين، وتحول أسرع نحو الإنتاج المستدام"

المحاور	تنويع المنتجات	القيمة المضافة للتصنيع	البيئة التنافسية والإنتاجية
الأهداف	تنويع المنتجات في سلة الصادرات	تعزيز سلاسل القيمة الوطنية وإنشاء ترابطات بين مختلف الصناعات المحلية	تطوير المهارات لاستيعاب الطلب الحالي والمستقبلي في قطاع الصناعة
	زيادة حصة المنتج الوطني في الأسواق المحلية	التركيز على الصناعات عالية القيمة	تخفيض كلف الإنتاج
	الاستغلال الأمثل للمواد الخام والمواد الأولية فى الصناعة	تحسين جودة الصناعات القائمة	الإسراع في التحول نحو الاقتصاد الدائري
			تعزيز الريادة في استخدام التكنولوجيا

مؤشرات الأداء

مؤشر الأداء للسياسة الصناعية 2024-2028

القيمة المضافة في التصنيع

معدل النمو السنوي المستهدف لهذا المؤشر

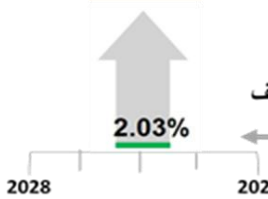

المؤشرات الفرعية:

- **فرص العمل للأردنيين في قطاع الصناعة**
  - معدل النمو السنوي المستهدف لهذا المؤشر
  - 3.4%
  - 2028 — 2024
- **عدد المنتجات المستهدفة على مستوى 4 فئات ISIC4 (صادراتها اعلى من 5 مليون $)**
  - عدد المنتجات المصدرة فوق 5 ملايين $ والمستهدفة في 2028
  - مجموع التصنيع 66
  - الصناعات الغذائية 16
  - الصناعات الكيماوية 8
  - الألبسة والمنسوجات 5
  - الصناعات الهندسية 12
- **مؤشر كفاءة الطاقة للمصنع**
  - عدد المصانع المنفذة لدراسات تدقيق الطاقة

2. تمهيد

السياسة الصناعية 2024-2028 وثيقة استراتيجية تهدف إلى توضيح الإطار العام لتعزيز التنمية الصناعية في الأردن، وتضع الأساس لخطة عمل السياسة الصناعية 2024-2028، يتم من خلالها تصميم وتنفيذ تدخلات من شأنها إحداث التنمية في القطاعات الصناعية المختلفة. عملت الحكومة الأردنية على دعم التنمية الصناعية خلال السنوات السابقة من خلال تصميم وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية، مثل برنامج دعم الصناعة (2010-2014) والسياسة الصناعية (2017-2021). كما أن "رؤية التحديث الاقتصادي 2033" تضع التنمية الصناعية في جوهر جهودها، حيث تنتمي خمسة من أصل ثمانية من القطاعات عالية القيمة المعتمدة فيها إلى القطاع الصناعي.

تم تطوير وثيقة السياسة الصناعية 2024-2028 من قبل فريق وطني برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومشاركة ممثلين من الجهات الحكومية المعنية وممثلين عن غرف الصناعة في الأردن. وانبثق عن الفريق الوطني فريق فني أُسند له المسؤولية الرئيسية عن التحضير والإعداد والتنسيق مع الشركاء خلال مراحل عدة امتدت من آيار حتى آب 2023.

تم تحليل الأداء والتوجهات على أساس دراسات تشخيصية شاملة. فكان تحليل الأداء الصناعي -الذي يستند إلى تقرير التنافسية الصناعية الأردني 2022 المعد من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتموين، أساساً في تحديد التوجه الاستراتيجي للسياسة، بما في ذلك تحديد أهداف السياسة الصناعية ومواءمتها مع رؤية التحديث الاقتصادي. في حين وفر تحليل القطاعات الفرعية الأساس لتحديد قدرة الصناعات ذات القيمة العالية على المساهمة في مجالات التدخل لتحقيق أهداف السياسة الصناعية. وأخيرًا، ساعد تحليل تحديد المستهدفات على اعتماد محاور وأهداف واقعية للسياسة. وكذلك تم وضع سيناريوهات النمو التي حققتها البلدان النموذجية والبلدان المقارنة في الماضي بعين الاعتبار في التحليلات المتبعة، حيث تعتبر هذه السيناريوهات واقعية ويمكن تطبيقها في الأردن.

تم اختيار فترة التحليل الديناميكي لأداء القطاع الصناعي في الاردن لتكون من عام 2011 حتى عام 2019 لتجنب أثر جائحة كورونا على النتائج. واعتمدت التحليلات وعملية تحديد الأهداف أيضًا على بيانات ما بعد الجائحة، حيثما كانت البيانات الموثوقة لتلك الفترة متاحة. لكن بسبب التفاوت في توفر البيانات، قد يكون هناك انحراف في فترة التحليلات.

كما تمثل "رؤية التحديث الاقتصادي -إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل" مصدرًا مهماً لتوجيه السياسة الصناعية 2024-2028 لأنها توفر التوجهات والأهداف الاستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية في الأردن

القطاعات المستهدفة في السياسة الصناعية 2024 - 2028		
الصناعات عالية القيمة	القسم	اسم القسم حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد
صنع المنتجات الغذائية	10	منتجات الأغذية
	11	المشروبات
المواد الكيماوية	20	المواد الكيماوية والمنتجات الكيماوية
الصناعات الدوائية	21	الأدوية
الألبسة والمنسوجات	13	المنسوجات
	14	الألبسة
الصناعات الهندسية	25	صنع منتجات المعادن
	26	الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية الأخرى
	27	المعدات الكهربائية
	28	الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
	29	المركبات ذات المحرّكات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة
	30	معدات النقل الأخرى
	321	المجوهرات والحلي والأصناف المتصلة

حتى عام 2033. وقد تم تصميم السياسة الصناعية 2024-2028 لتحقيق أعلى مساهمة في قطاع الصناعة لتحقيق أهداف هذه الرؤية، حيث تناولت على وجه التحديد خمس صناعات عالية القيمة حددتها رؤية التحديث الاقتصادي.

إضافة لما سبق، تم إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة على المستوى الوطني وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجيات القطاعات الفرعية لاستكشاف أوجه التآزر الأفقي وضمان مواءمة السياسات وتماسكها بشكل عام. ومن خلال هذا التحليل، تمت مقارنة أداء الأردن بمجموعة من الدول تم اختيارها عن طريق اتباع المنهجية المستخدمة في تقرير التنافسية للصناعة الأردنية. أما بالنسبة لتحليلات القطاعات الفرعية، فقد غيرت السياسة الدول المرجعية السابقة بسبب عوامل متعلقة بتشابهها مع الأردن في كل قطاع.

الدول المرجعية للتحليلات وتحديد الأهداف	
القطاع	الدول المرجعية
القطاع الصناعي	تونس، المغرب، تركيا، مصر، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، عُمان، بلغاريا، تايلاند
القطاعات الفرعية	
الصناعات الغذائية	مصر، تونس، المغرب، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية
الصناعات الكيماوية	مصر، تونس، المغرب، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، المملكة العربية السعودية
صناعة الأدوية	مصر، تونس، المغرب، تركيا، كينيا، الهند، بلغاريا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة
صناعة الألبسة والمنسوجات	مصر، تونس، المغرب، تركيا، بنغلادش، فيتنام
الصناعات الهندسية	مصر، تونس، المغرب، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تايلاند

3. أداء القطاع الصناعي

تم تحليل تطور أداء القطاع الصناعي في الأردن خلال العقدين الماضيين لفترتين؛ الفترة من 2000 إلى 2008، سجل قطاع الصناعة في الأردن نموًا سريعًا بمعدل 10.2% سنويًا، ثم أعقب هذا النمو السريع تباطؤ قوي بين عامي 2009 و2019 حيث وصل إلى 1.8% سنوياً.

ويعد هذا التباطؤ كبير وطويل الأمد مقارنة بالدول المرجعية المختارة، وقد ساهمت عوامل عدة في هذا التباطؤ إضافة إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008، مثل أثر الاضطرابات الإقليمية وعدم الاستقرار عقب الربيع العربي في عام 2011، وما تبعه من خسارة الشركاء التجاريين وارتفاع أسعار الطاقة مما كان له الأثر على الاقتصاد الأردني وقطاع الصناعة. ومن العوامل التي قد تكون أساسية في التأثير على نسب النمو للقطاع، انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية، والتركز في أسواق المنتجات للصادرات ومحدودية الاستثمار في التكنولوجيا. وحسب مؤشرات التنمية العالمية، أدت الجائحة إلى تراجع قطاع الصناعة عام 2020 وأعقب ذلك تعاف أقوى في عامي 2021 و2022.

معدل النمو السنوى للقيمة المضافة للتصنيع (%)

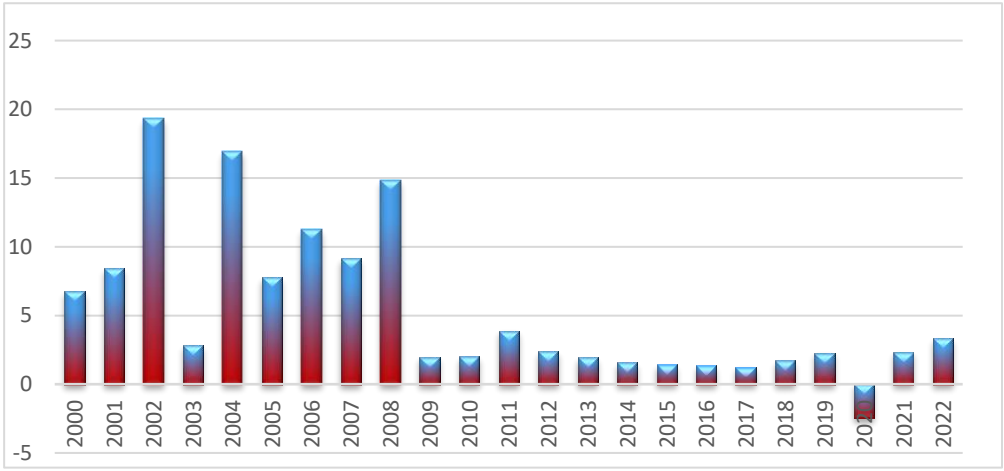

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

أدى النمو الصناعي السريع بين عامي 2000 و2008 إلى تحول هيكلي كبير في الاقتصاد الأردني؛ فارتفعت حصة القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 13.5% (2000) إلى 21.2% (2008)، لتحقق أعلى مستوى من التحول الصناعي بين البلدان المرجعية باستثناء تايلاند (30.6%). في هذه المرحلة، كان قطاع الصناعة هو القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية في الأردن. لكن في الفترة الثانية، كان معدل نمو قطاع الصناعة أقل بكثير من معدل نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتراجعت القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني إلى 17.7% (2019). وقد استقرت النسبة إلى 17.4% في العام 2022.

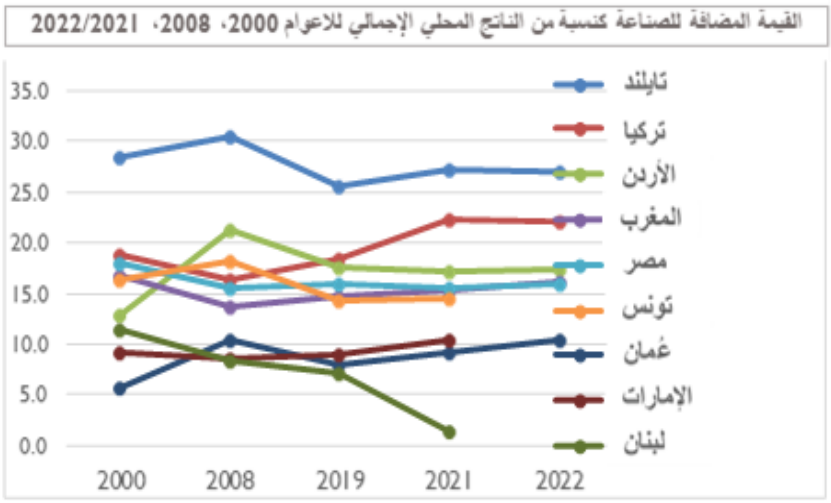

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

عند مقارنة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأردني مع معظم الدول المقارنة نجدها الاعلى، باستثناء تايلاند وتركيا، ويدل ذلك على أن الأردن حقق مستوى معينًا من التحول الصناعي مقارنة بالمتوسط الإقليمي. ومن منظور آخر، فإن القدرة التصنيعية كنسبة لعدد السكان انخفضت بنسبة 1.7% سنويًا خلال العقد الماضي نتيجة للنمو السكاني السريع في الأردن بين عامي 2010 و2019 (3.7٪ سنويًا) المصحوب بالنمو المتواضع جدًا لقطاع الصناعة في هذه الفترة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن قطاع الصناعة من استيعاب الطلب المحلي المتزايد على السلع المصنعة مما أدى إلى زيادة العجز التجاري في المنتجات المصنعة.

يعتبر الهيكل الصناعي في الأردن مركّزاً إلى حد ما. ولم يتغير هيكل الإنتاج في الأردن بشكل ملحوظ خلال الأعوام 2010 و2018، إذ شكلت الأغذية والمشروبات والتبغ وكذلك المواد الكيماوية (خاصة المشتقات النفطية والمطاط والبلاستيك والمعادن) نحو نصف القيمة الصناعية المضافة، حيث تعتمد تلك القطاعات على التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة. كما وتؤدي الآلات والاتصالات دورًا ثانويًا في هيكل الصناعة، أما صناعة النقل فتعتبر قليلة جدا.

وفيما يخص التوظيف في القطاع الصناعي، فقد كان معدل النمو بمعدل 2.5% سنوياً بين عامي 2010 و2019، وبلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة حوالي (222) ألف عامل في عام 2019، ضم قطاع الألبسة أعلى عدد من العمال حيث نما بأكبر معدل بنسبة تعادل 7%. كما أن معظم العاملين في قطاع الألبسة من آسيا، حيث يقدر بأن 25% من العمال فقط أردنيون. بالمقابل وباستثناء قطاع الألبسة، نما قطاع الصناعة بنسبة 1.1% فقط سنويًا خلال تلك الفترة. ونظرًا لمعدل النمو المنخفض، لم يكن التوظيف في قطاع الصناعة كافيًا لمواكبة الطلب على فرص العمل من العدد الكبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

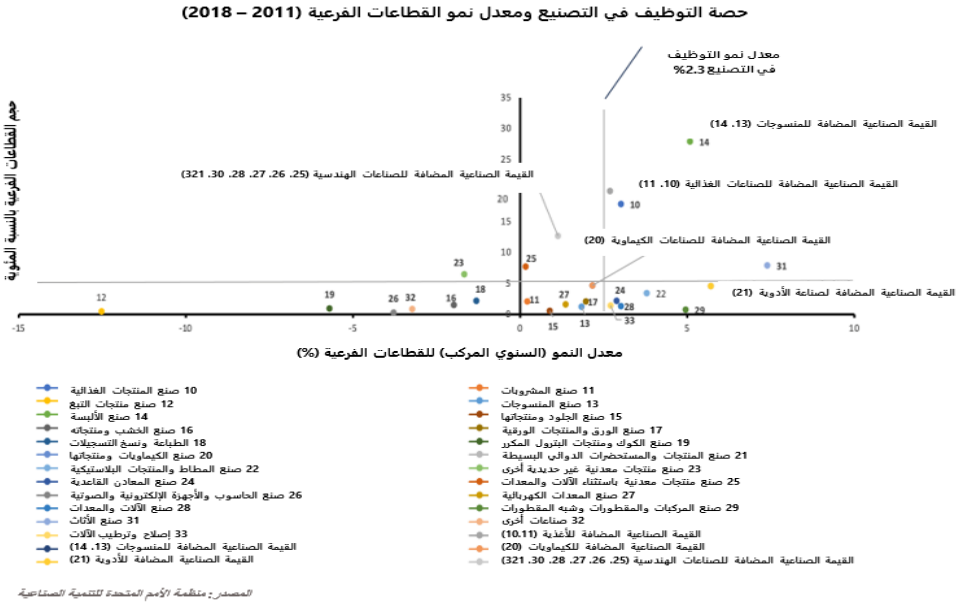

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عند النظر إلى معدل نمو قطاع الصناعة الأردني بين عامي 2010 و2019، نجد أن القطاع نما سنويًا بمعدل 1.8%، كما نمت العمالة في مجال التصنيع بنسبة 2.5%، أي أن نمو القطاع خلال تلك الفترة كان مدفوعًا بنمو العمالة. ويعتبر ذلك إيجابياً من منظور المعيار الخاص بتوليد فرص العمل، لكن ذلك يهدد على المدى الطويل تنافسية قطاع الصناعة بسبب تراجع إنتاجية العمال. وقد حققت قطاعات فرعية ضمن قطاع الصناعة الأردني، كصناعات المواد الغذائية والمشروبات والأثاث والجلود زيادة في التوظيف والإنتاجية خلال الفترة المذكورة

وفيما يتعلق بتنويع المنتجات، تتركز الصادرات في عدد محدود من المنتجات وكذلك في عدد الأسواق التصديرية. في عام 2010، اتجهت ما نسبته 66% من الصادرات الأردنية إلى أسواق: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (47%) والولايات المتحدة الأمريكية (20%). وخلال العقد الماضي، لم يتغير مجموع حصص هذه الأسواق. ومقارنة مع الدول المرجعية، تأثر الأردن اقتصاديًا بطريقة سلبية بسبب التركيز الكبير لأسواق الصادرات والمنتجات المصدرة.

مؤشر تنوع المنتجات المصنعة للأردن مقارنة مع الدول المعيارية خلال 2010 و 2019

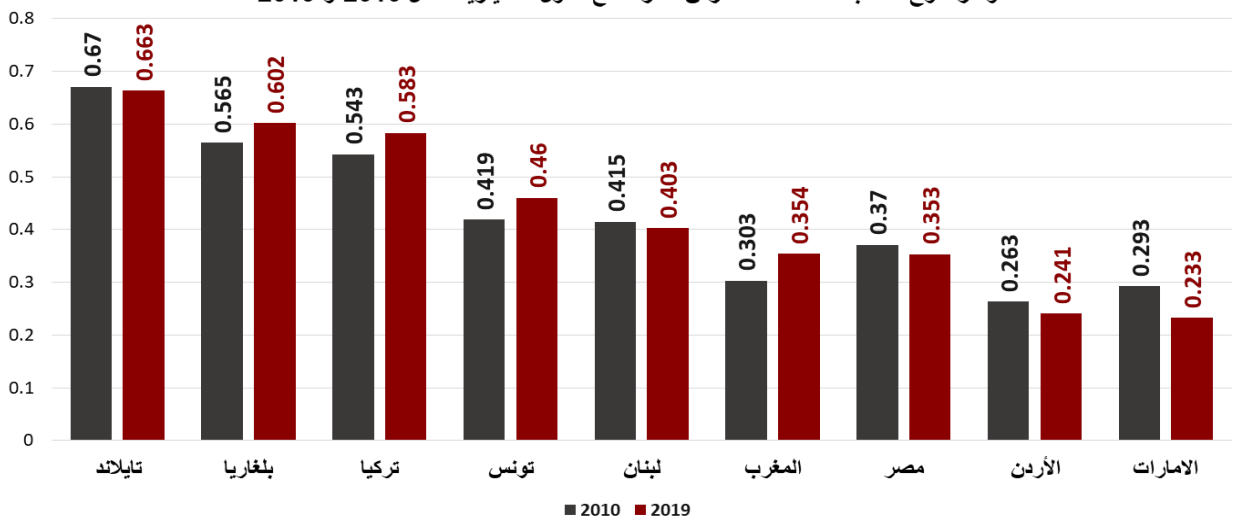

تنويع المنتجات والأسواق في القطاع الصناعي

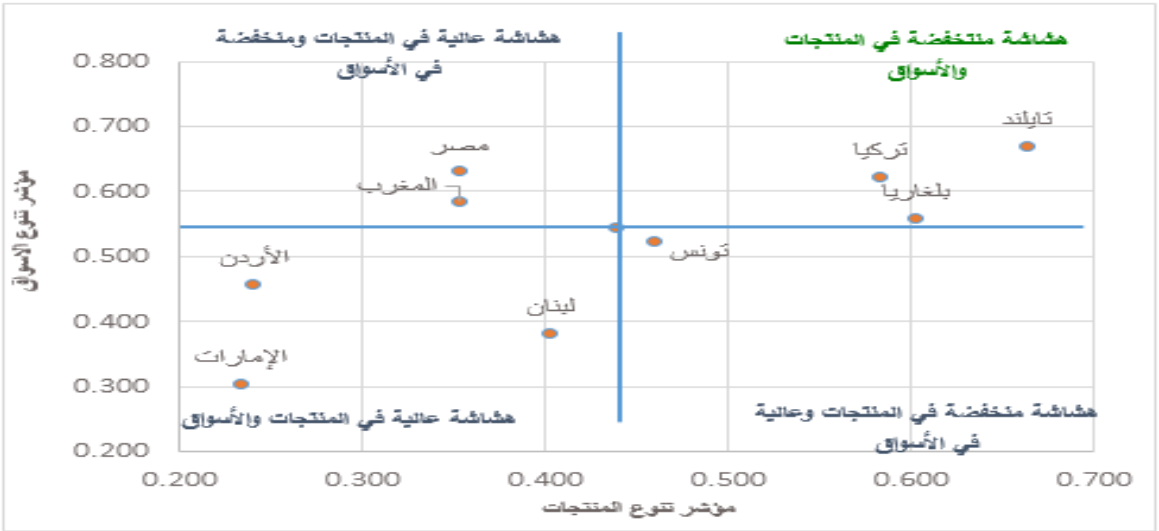

خلال السنوات الأخيرة، شهد الأردن زيادة في حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستهلكة، حيث ارتفعت من 3.12% في عام 2013 إلى 11.04% في عام 2020. لكن الدول المرجعية حققت نسبًا أعلى بحلول عام 2020، فمثلًا بلغت النسبة في فيتنام 20.83% وفي تركيا 13.72% وفي تونس 12.88%. وقد ساهم قطاع الصناعة في تحقيق هذا التقدم، فقد تمكن من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسبب ازدياد تطبيق تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

ع

كما تمكن هذا القطاع من خفض كثافة استهلاك الطاقة في الإنتاج، مما وضع الأردن في مقدمة الدول المرجعية في المنطقة. نتيجة لذلك ورغم نمو القيمة المضافة للتصنيع تراجعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من 2,075 كيلو طن في عام 2011 إلى 1,573 كيلو طن في عام 2019.

أما من حيث كفاءة استهلاك المواد فقد حقق الأردن بعض التقدم خلال الأعوام الأخيرة عن طريق تقليل كمية المواد الخام المستخدمة في الإنتاج

ويعد استهلاك المياه من القضايا المهمة في الأردن نظرًا لأن المملكة من أكثر الدول شحًا في المياه على مستوى العالم. أما على مستوى الإقليم، يعد الأردن عالي الكفاءة في استهلاك المياه، حيث تراجعت كثافة استهلاك المياه خلال الأعوام الأخيرة.

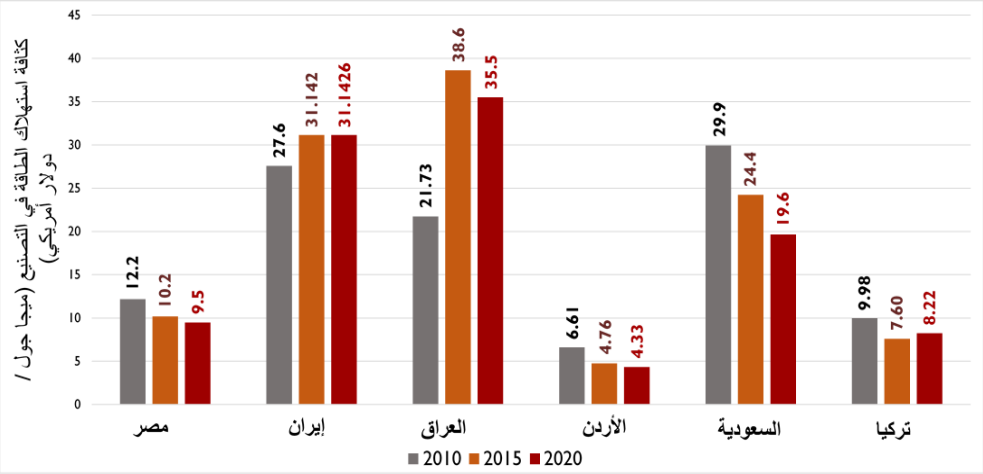

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

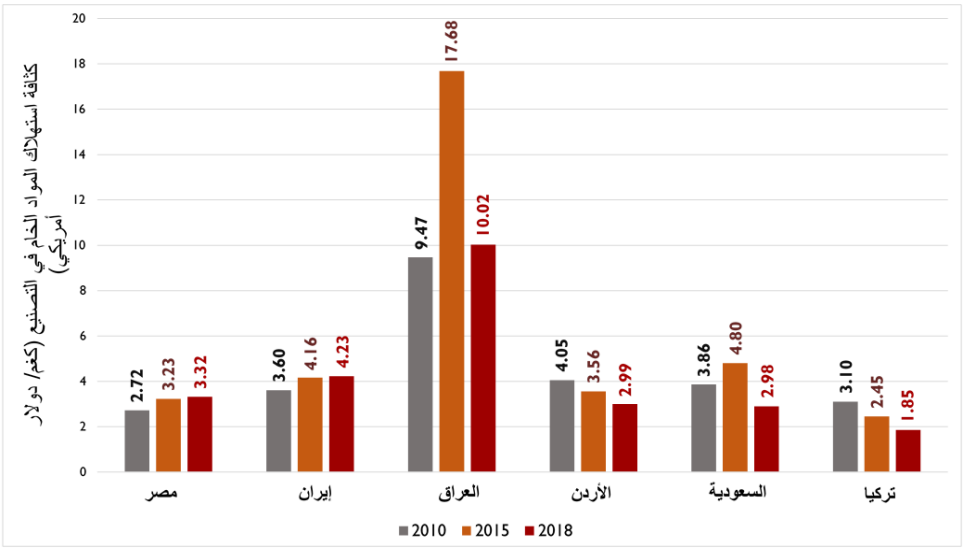

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

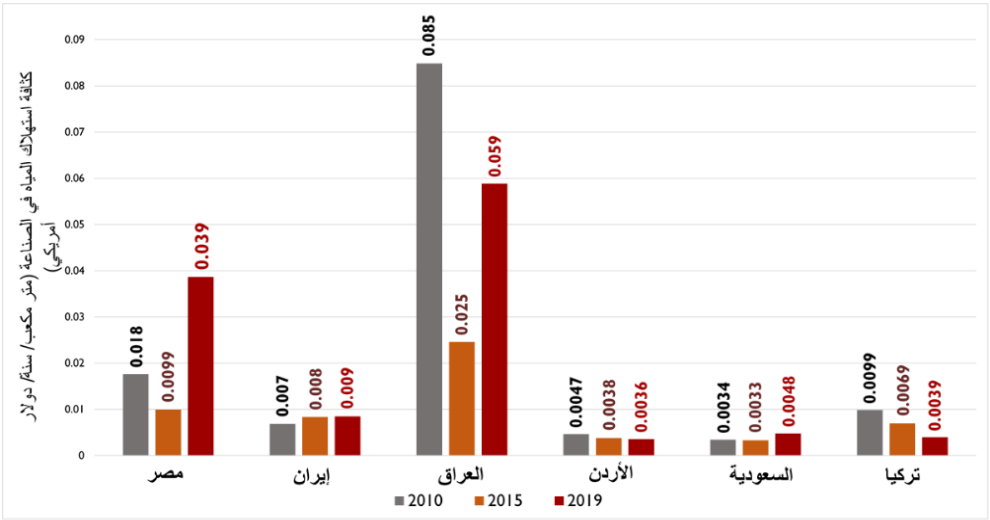

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

4. الصناعات عالية القيمة

تركز السياسة الصناعية 2024-2028 على خمسة قطاعات صناعية لتعزيز تنافسيتها وبالتالي دورها في تنمية القطاع الصناعي. ويبين الرسم أدناه حصة قطاعات التصنيع الفرعية في القيمة الصناعية المضافة ومعدل نموها (2011 - 2019). في هذا القسم نستعرض أداء هذه القطاعات والتحديات التي تواجهها ليُصار إلى صياغة أهداف للسياسة الصناعية من شأنها معالجة تلك التحديات.

حصة قطاعات التصنيع الفرعية في القيمة الصناعية المضافة ومعدل نموها (2011 - 2019)

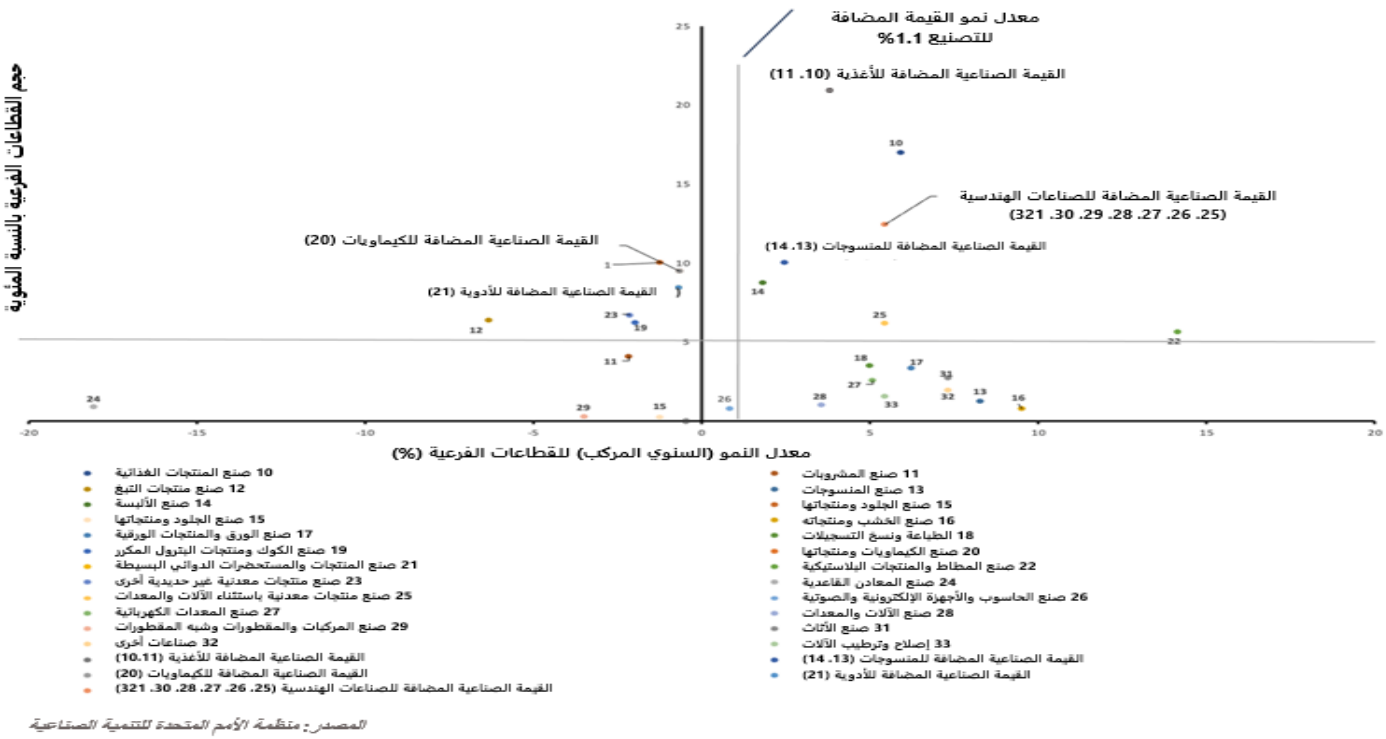

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

4.1 صناعة المحيكات

أداء القطاع

برزت صناعة الألبسة خلال العقود الأخيرة بصفتها قطاعًا صناعيًّا يساهم مساهمة كبيرة في الصادرات الأردنية وفرص العمل في الأردن. وكان نمو هذا القطاع مدفوعًا على وجه الخصوص بالنفاذ إلى السوق الأمريكي بعد توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، مصحوبة باستقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من الأفضليات التي تقدمها الاتفاقية للدخول إلى السوق الأمريكي. بشكل عام، ينقسم هذا القطاع إلى قسمين: الأول هو صناعات موجهه للتصدير ممثلةً بشركات كبرى تصدر معظم منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، 70% من العمالة في تلك الشركات هي عمالة أجنبية كما أن معظم مدخلاتها مستوردة. أما القسم الثاني فيتكون من شركات أصغر حجمًا يملكها مستثمرون محليون أو أجانب توظف عمالة محلية وتتسم بنسبة أكبر من الترابطات المحلية. بعض هذه الشركات يبيع منتجاته في السوق المحلي في حين يصدرها البعض الآخر، والترابطات بين هذين القسمين ضعيفة. يواجه القطاع عددا من التحديات، منها:

1. **تركيز السوق: سوق هذا القطاع مركز بشكل كبير، حيث إن 90% من صادراته يتوجه للولايات المتحدة الأمريكية. وهذا المستوى من التركيز يفرض مخاطر على القطاع، لأنه يجعله ضعيفًا في مواجهة التغير في الأسواق الأمريكية أو استراتيجيات تحديد المصادر للمشترين الأمريكيين.**

2. **الترابطات المحلية المحدودة: ترابطات قطاع المنسوجات المحلية محدودة. فالقطاع يستورد جزءًا كبيرًا من مدخلاته والتي من أهمها الأقمشة، ونتيجة لذلك فإن الترابطات مع الشركات والصناعات الأخرى في الأردن ومساهمة القطاع**

الإجمالية في القيمة الصناعية المضافة في الأردن ما زالا محدودين، وبالتالي يحد من مساهمة القطاع في التنمية الصناعية عمومًا في الأردن. على غرار ذلك، فإن القطاع يعتمد على العمالة الخارجية والذين يمثلون 70% من القوة العاملة فيه، وهذا الاعتماد يحد من الدور المجتمعي لتوفير فرص عمل للأردنيين .

3. محدودية الوظائف المحلية: القطاع مختص في الغالب بمرحلة التصنيع، وقدراته في مجالات أخرى تعتبر محدودة مثل التصميم والبحث والتطوير والعلامات التجارية والتسويق والتوريد. وهذا التخصص الضيق يحد من قدرة القطاع على الاستفادة من القيمة المضافة لسلسلة القيمة الخاصة بالألبسة وتنوع الأسواق ومجالات الإنتاج الجديدة.

تنمية قطاع المحيكات

تتمثل رؤية تنمية قطاع المحيكات في الأردن إلى التحول لقطاع أكثر منعة وتنوعاً من حيث المنتجات والأسواق، بالإضافة إلى روابط أعمق مع القطاعات الاقتصادية المختلفة من حيث التوظيف والمصادر المعتمدة للتزويد. تسعى السياسة الصناعية لتمكين القطاع من الاستفادة بشكل أكبر من سلاسل القيمة، والتركيز على مدخلات الإنتاج من خلال التكامل الرأسي والأفقي، وبناء قدرات في مجالات التصميم والتطوير ليحافظ على مستوى تنافسيته مع الدول المنتجة بتكلفة أقل ولتحقيق التنمية في القطاع، يتوجب العمل على مساعدة الشركات في تخفيض كلف الإنتاج من خلال خفض استهلاك الطاقة، إلى جانب الوصول إلى الإنتاج المستدام من خلال تشجيع المصانع على استخدام الأقمشة المستدامة وعلى التحول نحو الاقتصاد الاخضر والاقتصاد الدائري وتقليل النفايات التي ينتجها. كما سيتم العمل على تشجيع الترابطات بين الشركات ضمن القطاع، وكذلك توسيع الروابط مع القطاعات الصناعية الأخرى من حيث سلاسل التوريد ونقل القدرات الإدارية والفنية من الشركات المصدرة الأكبر حجمًا للشركات الصغيرة والمتوسطة.

4.2. الصناعات الغذائية

أداء القطاع

يعد قطاع الصناعات الغذائية قطاعًا حيوياً في الاقتصاد الأردني على مختلف الأصعدة. ففي ظل نمو السكان وما يتبعه من تزايد في الاستهلاك المحلي، تظهر أهمية القطاع لتلبية الاحتياجات من المواد الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي. حيث أطلقت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021 – 2030)، وشُكل مجلس الأمن الغذائي والذي يضم في عضويته كافة الجهات المعنية بقضايا الأمن الغذائي من مؤسسات حكومية ومظلات القطاع الخاص. كما يقدم قطاع الصناعات الغذائية فرصة لزيادة وتنوع الصادرات، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الأردنية وإتاحة فرص التنمية في المناطق الريفية مما يعزز في منعة الاقتصاد الوطني. شهدت الصناعات الغذائية نمواً كبيرًا خلال العقدين الماضيين، ومع ذلك، فإن النمو في الاستهلاك للمنتجات الغذائية فاق الإنتاج المحلي مما أدى إلى الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المتزايد. يواجه قطاع الصناعات الغذائية عدة تحديات، منها :

1. ضعف الترابطات بسبب محدودية قدرة المزارعين على تلبية طلب شركات التصنيع من حيث الكمية والنوعية، حيث يعزى ذلك لعدة عوامل منها: 1-نقص قدرات التخزين لدى المزارعين وشركات التصنيع على حد سواء، خصوصًا الشركات الصغيرة، وذلك يحد من القدرة على إمداد القطاع خلال العام. 2-محدودية الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد القطاع على المدخلات الزراعية المستوردة مما يُضعف القيمة المضافة للمنتج النهائي.

2. اختلالات في سلاسل التوريد العالمية والتي أدت إلى نقص في التوريد للمدخلات بسبب القيود المفروضة من عدد من الدول، نظرا لاعتماد قطاع الصناعات الغذائية جزئيًا على المدخلات المستوردة خلال السنوات الماضية، إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية.

3. تركز إنتاجية القطاع على متطلبات الأسواق المحلية ويظهر ذلك جليا في انخفاض حجم الصادرات الوطنية.

تنمية قطاع الصناعات الغذائية

لغايات المساهمة في الأمن الغذائي في الأردن واستفادة الاقتصاد الأردني من الإنتاج والتوظيف والصادرات، يجب تنمية القطاع من خلال مسارين استراتيجيين رئيسيين:

- المسار الأول: الأسواق المحلية

من خلال هذا المسار سيتم تلبية الحصة الأكبر من الطلب المحلي بالمنتجات الغذائية المحلية باستخدام مدخلات محلية. ولتيسير هذه الزيادة، سيكون التركيز منصبًا على توطين سلاسل الإمداد الغذائي وإنشاء ترابطات خلفية مع مختلف صناعات المدخلات خصوصًا المدخلات الزراعية ومواد التغليف.

- المسار الثاني: صادرات المنتجات الغذائية عالية القيمة المضافة

لدى الأردن فرصة التوسع في الصادرات في قطاعات فرعية معينة ومنتجات غذائية عالية القيمة المضافة كاللحوم والألبان والمواد المركزة والأغذية المبتكرة والمنتجات الحلال والأطعمة العضوية والأغذية التقليدية والأغذية قليلة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. يمكن أن تقدم هذه الصادرات مساهمة مهمة في القيمة المضافة والتوظيف والتكنولوجيا/ المعرفة. ولاغتنام هذه الفرص، فإن تنمية كفاءة القطاع فيما يتعلق بالجودة والتتبع والتسويق والعلامات التجارية سوف تعزز نفاذ المنتجات الغذائية إلى أسواق كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبذلك يساهم قطاع الصناعات الغذائية في زيادة القيمة المضافة للتصنيع إلى جانب مساهمته في توليد فرص العمل بشكل مباشر من خلال التوظيف في القطاع، وغير مباشر من خلال توليد فرص العمل في القطاع الزراعي وكذلك في الصناعات التكميلية كصناعة مواد التغليف.

4.3. الصناعات الدوائية

أداء القطاع

تعد صناعة الأدوية من القطاعات الواعدة في الأردن. خلال العقود الماضية، تمكن الأردن من بناء كفاءات قوية في عدد من المجالات الطبية وقد برزت صناعة الأدوية وتوسعت بالتوازي مع ذلك. وفي الوقت الحاضر، تعد هذه الصناعة قطاعًا مهمًا في الأردن من حيث الإنتاج والتوظيف، كما أن المنتجات الدوائية الأردنية تصدر لعدد من الأسواق الإقليمية والدولية .

ورغم هذا التقدم، تواجه صناعة الادوية الأردنية تحديات كبيرة. كان توسع صناعة الأدوية الأردنية في البداية قائمًا على أساس تصدير المنتجات الدوائية لمعظم الأسواق الإقليمية التي تعاني من قدرات إنتاج محدودة. لكن اليوم، وبسبب التركيز على الاكتفاء الذاتي في المنتجات الدوائية عقب جائحة كورونا، أصبح العديد من هذه الدول تعزز إنتاجها المحلي وفي بعض الأحيان يعتمد تدابير حمائية للمنتجات الدوائية. وقد هدد هذا التغير الصادرات الأردنية في هذا القطاع. وفي الوقت ذاته، كانت قدرة الشركات الدوائية في الأردن على تنويع منتجاتها مقيدة بعدة عوامل كالمعايير المفروضة عليها وحجم الإنتاج في بعض الأسواق الكبيرة المتقدمة ونقص المعرفة في الأسواق والتشبيك مع الأسواق الناشئة الأخرى. إضافة إلى ذلك، واجهت صناعة الأدوية الأردنية تحديات عدة متعلقة بمرونة سلسلة الإمداد من حيث المدخلات والتغليف.

تنمية قطاع الصناعات الدوائية

تواجه صناعة الأدوية الأردنية تحديات في تحسين وتطوير منتجاتها في مجالات جديدة لتحافظ على تنافسيتها. تنطوي رؤية تنمية صناعة الأدوية على تنويع القطاع ليشمل مجالات علاجية ودوائية جديدة كالبدائل الحيوية والأدوية ذات القيمة المضافة، وتطوير كفاءات البحث والتطوير في هذا القطاع من خلال توظيف وتوسعة بنية البحث والتطوير القائمة والتي تشمل الترابطات مع الجامعات ومراكز البحث العلمي إلى جانب البنية التحتية للتجارب السريرية والتمويل. كما ينبغي أن تطور هذه الصناعة ترابطات خلفية أقوى مع مدخلاتها في مجالات كالهندسة والتغليف. من خلال هذا التحول، سيتمكن الأردن من رفع مكانته في هذا القطاع ليصبح مركزًا إقليميًا لأنشطة عالية القيمة كالبحث والتطوير والعلامات التجارية إلى جانب الاستفادة من نمو الإنتاج الدوائي على مستوى الإقليم .

4.4. الصناعات الكيماوية

أداء القطاع

إن الصناعات الكيماوية من أهم القطاعات الواعدة في الاقتصاد الأردني. فالأردن غني بموارد كالفوسفات والبوتاس والبرومين، لذلك فهو يتمتع بقدرة كبيرة على تطوير الصناعات الكيماوية باستخدام هذه المعادن. بالنسبة للفوسفات والبوتاس، احتل الأردن

المرتبة السابعة والثانية عشرة على التوالي على مستوى العالم في الاحتياطات. كما أن الأردن يضم عدة ثروات معدنية كالسيليكا والبازلت والليثيوم والنحاس والذهب والعناصر الأرضية النادرة. ورغم عظم ثرواته، إلا أن التكامل بين قطاع المعادن والصناعات الكيماوية ما يزال ضعيفًا. ومع أن القطاعات الفرعية للصناعات الكيماوية ـ لا سيما الأسمدة ـ قد نما بسرعة خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذه الصناعات لا تتكامل مع قطاع المعادن مما يحد من استخدام المعادن المحلية والقيمة المضافة عمومًا. على غرار ذلك، كثيرًا ما يجري تصدير موارد أخرى ذات إمكانات هائلة كطينة البحر الميت بعد معالجته معالجة بسيطة في حين يتم استيراد المنتجات النهائية التي تحتوي على هذه المعادن في الكثير من الأحيان. وما زالت بعض القطاعات الفرعية في الصناعات الكيماوية غير نامية على النحو الكافي، لا سيما بعض القطاعات الفرعية التي يكثر عليها طلب المستهلكين كالمنظفات والصابون والدهان. ومع أن الشركات الأردنية عملت على بناء كفاءات ذات مستوى جيد في هذه المجالات، إلا أن الأردن ما زال يعتمد على الواردات لتلبية الطلب المحلي للعديد من هذه المنتجات. ونتيجة لذلك، استمرت واردات المنتجات الكيماوية في الازدياد مع توسع الطلب المحلي .

تنمية قطاع الصناعات الكيماوية

تقدم تنمية الصناعات الكيماوية عدة منافع اقتصادية واجتماعية للأردن. ولتعظيم الاستفادة من هذه المنافع لابد أن تخضع الصناعات الكيماوية لعملية تحسين وتكامل. على وجه التحديد، يجب أن يطور القطاع قدرات تصدير قوية تعكس وفورات الحجم في هذا القطاع بناء على ما يلي:

- التكامل الأمامي في الصناعات التي يتم تصديرها كمنتجات غير معالجة (كطينة البحر الميت والبوتاس والفوسفات).
- التكامل الخلفي في الصناعات التي يكثر عليها الطلب المحلي (كالمنظفات والصابون والدهان) .
- تحسين المنتجات لتصبح عالية القيمة لا سيما الأسمدة المركبة.
- تعزيز الصناعات الأساسية التي تستخدم المعادن المتوفرة وتتمتع بإمكانية كبيرة لإنتاج منتجات جديدة وإنشاء ترابطات جديدة (كالأمونيا) .

4.5. الصناعات الهندسية

أداء القطاع

يعد قطاع الصناعات الهندسية قطاعًا ناشئًا. يشمل هذا القطاع عددًا كبيرًا من القطاعات الفرعية، وخلال السنوات الأخيرة شهد القطاع نموا في بعض من منتجاته مثل مكيفات الهواء والكوابل ومواد البناء. لكن القطاع ما زال صغيرًا نسبيًا والواردات الأردنية من المواد الهندسية تتجاوز الصادرات الأردنية بكثير. يتم تلبية معظم الطلب على المنتجات الهندسية من السلع المستوردة. وبالنظر إلى المستوى العالي من وفورات الحجم في الصناعة، فإن القدرة على التصدير أمر بالغ الأهمية لضمان القدرة التنافسية للصناعة، لكن الشركات الأردنية تواجه تحديات في الوصول إلى عدد من أسواق التصدير، إما بسبب التدابير الحمائية في أسواق التصدير أو قضايا متعلقة بالمعايير والجودة. علاوة على ذلك، فإن تجزئة الصناعة تحد من القدرة على بناء سلاسل قيمة وطنية قوية في القطاع، مما يدفع العديد من الشركات الهندسية المصدرة إلى الاعتماد على المدخلات المستوردة ويحد من القيمة الصناعية المضافة المحلية. وقد أدت القدرة على المنافسة في السوق المحلية من خلال التجميع البدائي للمدخلات المستوردة إلى تثبيط الاستثمارات الصناعية في عدد من مجالات الصناعة.

تنمية قطاع الصناعات الهندسية

توفر الصناعة الهندسية إمكانات كبيرة للأردن من حيث الإنتاج والمعرفة والتوظيف وزيادة الصادرات. بالإضافة إلى دورها كقطاع رئيسي ذي أولوية، تقدم الصناعة الهندسية فوائد لقطاعات التصنيع الأخرى من خلال دورها في توريد الآلات، وتعديل خطوط الإنتاج، والصيانة، وبالتالي تقليل تكلفة الإنتاج في مختلف مجالات القطاع الصناعي الأردني. لاستغلال هذه الإمكانات، على الأردن تطوير الصناعات الهندسية في تصميم وصناعة القوالب والقطع والمكونات لسلاسل الإمداد العالمية والصناعات التجميعية، وزيادة الروابط المحلية مع الصناعات الأخرى وتحسين مجالات البحث والتكنولوجيا. كما ينبغي أن يتمحور التطور المستقبلي للصناعات الهندسية حول محورين رئيسيين:

التكامل والترابطات الخلفية: دخلت الصناعات الهندسية الأردنية في عدد من المجالات مثل مكيفات الهواء، والألواح الشمسية، والكوابل، والأجهزة المنزلية. ومع ذلك، فإن الروابط المحلية في معظم هذه المجالات محدودة، ولا تزال الصناعة الأردنية تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة. إن تعزيز هذه الصناعات وإنشاء روابط مع الموردين المحليين للمدخلات والمكونات يعد وسيلة مهمة لتطوير قطاعات أخرى في الصناعة الهندسية، وتشجيع الشركات التي تنفذ عمليات التجميع البسيطة على الاستثمار في عمليات تصنيع متقدمة قد يمثل مسارًا مهمًا لتحفيز هذا التكامل وهذه الترابطات .

التوسع في مجالات جديدة من الصناعات الهندسية: إضافة إلى تعزيز النمو والترابطات الخلفية في القطاعات الفرعية القائمة والناشئة، يمثل تعزيز القطاعات الفرعية الهندسية الجديدة مسارًا مهمًا لتوسعة الصناعة. تمثل قطاعات كالآليات ومنتجات الطاقة المتجددة وصناعة المركبات بما فيها السيارات الكهربائية فرصة مهمة للصناعة الأردنية. كما أن بناء قدرات إعادة الهندسة وتعديل الآليات وخطوط الإنتاج من خلال المصانع القائمة على الصناعات الهندسية قد يخفض كلفة الإنتاج ويطور الأردن كمركز إقليمي في القطاع.

5. مواءمة السياسة الصناعية مع رؤية التحديث الاقتصادي

المساهمة في الأهداف الاستراتيجية لرؤية التحديث الاقتصادي انطلاقا من قدرة القطاع الصناعي في إحداث التغيير لمؤشرات التنمية للدول ومن أبعاد مختلفة. يوضح هذا القسم الأهداف التنموية التي من المتوقع أن تساهم السياسة الصناعية 2024-2028 في تحقيقها، وذلك من خلال عدد من التدخلات والأدوات لتطوير الصناعة الوطنية وتعزيز منعتها وتنافسيتها. وتتضمن التركيز على الصناعات عالية القيمة الخمسة والتي حددتها الرؤية كأهم محركات تحديث للاقتصاد الأردني.

ترتكز رؤية التحديث الاقتصادي إلى ركيزتين استراتيجيتين أساسيتين: (1) النمو الاقتصادي (2) جودة الحياة، وتتشارك هاتان الركيزتان بالركيزة الثالثة وهي (3): الاستدامة. ومن المتوقع أن تحقق رؤية التحديث الاقتصادي 8 أهداف استراتيجية تقود الأردن إلى مستقبل أفضل.

السياسة الصناعية وركيزة النمو الاقتصادي. صُممت السياسة الصناعية لتساهم في ركيزة النمو الاقتصادي الخاصة برؤية التحديث الاقتصادي بطرق عدة. حيث ستُسهم في توليد فرص العمل بطرق مختلفة والتخفيف من نسب البطالة في مختلف شرائح المجتمع. كما أن القطاعات المستندة على التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال تتطلب عمالة ماهرة وتميل لتوفير وظائف أكثر استقرارًا وتتميز بأجور أعلى وامتيازات اجتماعية أكثر وظروف عمل أفضل. كما يمكن القول بأن القطاع الصناعي قادر على توليد مكاسب الإنتاجية أكثر من معظم القطاعات من خلال تحديث التكنولوجيا والابتكار والرقمنة والتي تُسهم في استحداث منتجات جديدة تتسم بقيمة مضافة عالية، وسينعكس ذلك على تصنيف الأردن في مؤشر التنافسية العالمي، خصوصًا في مجالات ديناميكية الأعمال وقدرات الابتكار. كل ذلك يؤدي إلى المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

السياسة الصناعية وركيزة جودة الحياة. يمكن أن تساهم التنمية الصناعية في ركيزة جودة الحياة الخاصة برؤية التحديث الاقتصادي من خلال الهدف الاستراتيجي المتمثل بمضاعفة نسبة المواطنين الراضين عن جودة حياتهم عن طريق توليد فرص العمل، خصوصًا للنساء والشباب وتأمين الاحتياجات الأساسية للأمن الغذائي والدوائي لصحة المجتمع وذلك يتيح رفع مستوى معيشتهم والتمتع بخيارات أنماط حياة مختلفة بما ينعكس على رضا المواطنين. هذا بالإضافة إلى مساهمتها في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والحد من النفايات والحد من الضغوط على استهلاك المياه، وهما مكونان أساسيان من مكون رضا المواطنين عن جودة الحياة.

السياسة الصناعية وركيزة الاستدامة. يمكن للسياسة الصناعية أن تساهم في الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية بطرق مختلفة. ومقارنة بالإقليم، يعد أداء الأردن جيدًا نسبيًا من حيث استهلاك المياه والطاقة والمواد في عملياته الصناعية، أي من حيث المدخلات المستخدمة لإنتاج الوحدة الواحدة من القيمة المضافة. ويبرز هنا مجالان للمساهمة في تعزيز الركيزة من خلال رفع تصنيف الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي من حيث مكون تغير المناخ وإدارة النفايات. وبما أن القطاع الصناعي هو مستخدم رئيسي للموارد الطبيعية، فهو جوهر للإدارة المستدامة والعالية الكفاءة في استخدام الموارد والحفاظ على المحيط

البيئي للأجيال القادمة. ويمكن أن يكون للقطاع الصناعي تأثير كبير على سبيل المثال من خلال تعزيز إعادة التدوير للمواد في الإنتاج ومعالجة المياه وغيرها من المجالات.

مجالات أثر السياسة الصناعية

أهداف رؤية التحديث الاقتصادي:	توليد فرص العمل	الدخل الكريم	الابتكار والتكنولوجيا	المجتمع الصحي	الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من النفايات
✓ 80% من الأردنيين راضون عن جودة حياتهم بحلول 2033. ✓ توليد مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام 2033. ✓ نمو الدخل للفرد الواحد بنسبة 3% سنويًا.	توليد فرص العمل للنساء والشباب وخصوصا في القطاعات ذات الكثافة العمالية.	زيادة دخل الأسرة خصوصًا القطاعات التي تتطلب رأس مال ومعرفة كبيرين.	مكاسب الإنتاجية متطلب لزيادة الأجور.	تيسير الوصول إلى المنتجات الدوائية وخفض تكلفتها.	بيئة طبيعية نظيفة وتقليل الضغط على استهلاك المياه.
✓ أعلى 30% في مؤشر ليغاتوم للازدهار. ✓ أعلى 30% في مؤشر التنافسية العالمي. ✓ أعلى 20% في مؤشر الأداء البيئي العالمي. ✓ أعلى 40% في مؤشر التنافسية المستدامة العالمي.			ديناميكية الأعمال (المرتبة 88)، قدرات الابتكار (المرتبة 64).	الصحة (المرتبة 100)	البيئة الطبيعية (المرتبة 146)

6. الرؤية والركائز للسياسة الصناعية 2024-2028

"صناعة أردنية تتسم بالتكاملية، وقدرة أكبر على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية، وتوفير فرص عمل شاملة للأردنيين، وتحول أسرع نحو الإنتاج المستدام"

- ✓ **التكاملية من خلال تنويع المنتجات وإقامة روابط خلفية وأمامية بين مختلف الأنشطة الإنتاجية مما يساهم في زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع.**
- ✓ **التكنولوجيا والابتكار من خلال التركيز على منتجات ذات قيمة مضافة عالية وتعزيز المكون التكنولوجي في مختلف الأنشطة الإنتاجية وبالتالي زيادة المنعة والمرونة للاقتصاد الأردني.**
- ✓ **التوظيف الشامل من خلال صناعة تُساهم في توليد فرص عمل جديدة وماهرة وملائمة لمختلف شرائح المجتمع.**
- ✓ **الإنتاج المستدام من خلال اعتماد الأساليب الخضراء والدائرية في الإنتاج للحد من أثر التصنيع السلبي على البيئة في الأردن، وللمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.**

7. أهداف السياسة الصناعية

حُدّدت أهداف السياسة الصناعية لتكون قابلة للقياس وتعبر عن المبررات التي تدفع الحكومة إلى انتهاج سياسة صناعية، من خلال عدد من الأهداف والتدخلات الملموسة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها في قطاع الصناعة. محاور السياسة الصناعية لها تأثير من خلال منطق الأهداف والتدخل، ويتم قياس نجاح السياسة على هذا المستوى، لذلك يعالج هذا القسم التحديات التي تحد من القدرة التنافسية والنمو للقطاع الصناعي ويتضمن صياغة واضحة لمحاور وأهداف السياسة ويحدد المؤشرات والمستهدفات المقابلة لها.

استرشدت صياغة محاور وأهداف السياسة وأولوياتها على ثلاثة مصادر: أولًا، الأولويات والترابطات في رؤية التحديث الاقتصادي 2033؛ وثانيًا، نتائج تحليل الأداء الصناعي؛ وثالثًا، المداخلات الناتجة عن المشاورات العامة. تسعى السياسة الصناعية إلى تحويل قطاع الصناعة الأردني من خلال ثلاثة محاور أساسية: (1) البيئة التنافسية والإنتاجية، (2) القيمة المضافة للتصنيع، (3) تنويع المنتجات.

منطق التدخل الخاص بالسياسة الصناعية 2024-2028

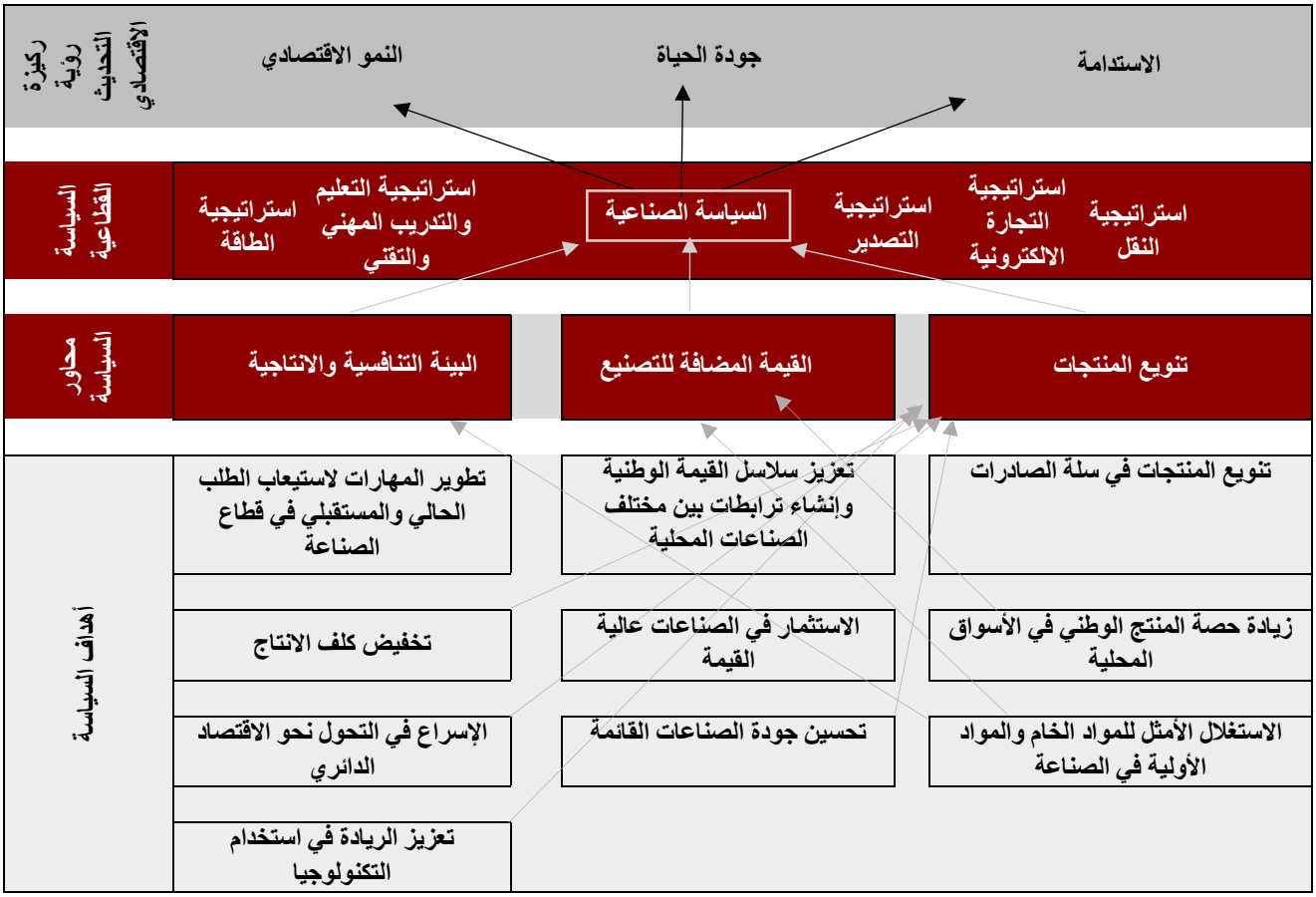

7.1. مؤشرات الأداء

مؤشر الاداء للسياسة الصناعية 2024- 2028

القيمة المضافة في التصنيع. يقيس هذا المؤشر النمو العام للقطاع.

مستهدفات القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليون دينار أردني)

	معدل النمو السنوي المستهدف	خط الأساس 2022
مجموع التصنيع	%2.03	5738.1

المؤشرات الفرعية

(1) العمالة في القطاع: يقيس المؤشر العدد الإجمالي لفرص العمل للأردنيين في قطاع الصناعة.

مستهدفات العمالة في قطاع الصناعة

	معدل النمو السنوي المستهدف	خط الأساس 2022
مجموع التصنيع	%3.4	150885

(2) عدد المنتجات (التي تبلغ قيمة صادراتها أعلى من 5 مليون دولار). يقيس المؤشر عدد المنتجات / فئات المنتجات التي تتجاوز قيمة صادراتها السنوية 5 ملايين دولار.

عدد المنتجات المستهدفة على مستوى 4 فئات ISIC4 (المنتجات التي تتجاوز قيمة صادراتها 5 ملايين دولار)

عدد المنتجات المستهدفة على مستوى 4 فئات ISIC4	خط الأساس 2022	2028
عدد الصناعات الغذائية	10	16
عدد الصناعات الكيماوية (متضمنة المنتجات الدوائية)	8	8
عدد الألبسة والمنسوجات	3	5
عدد الصناعات الهندسية	4	12
إجمالي	43	66

(3) عدد المصانع المنفذة لدراسات تدقيق الطاقة

يقيس المؤشر مدى تحقيق السياسة الصناعية في كفاءة الطاقة للمصانع.

7.2. أهداف السياسة الصناعية ومجالات التدخل التابعة لها

المحور الأول: البيئة التنافسية والإنتاجية		
التحديات	▪ انخفاض مشاركة القوة المحلية العاملة في التصنيع خاصة في المناطق الأقل نموًا.	***نقص المهارات في قطاعات التصنيع الأساسية*** - محدودية الترابط بين النظام التعليمي ومتطلبات قطاع الصناعة. وتشمل هذه المشكلة المهارات المطلوبة للابتكار والبحث والتطوير، وهندسة الإنتاج - ضعف تطابق مناهج التدريب المهني مع احتياجات القطاعات الصناعية. - محدودية التدريب على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يحد قدرتها على الاستثمار في بناء المهارات، إضافة إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين الذي يثبط الشركات عن الاستثمار في بناء مهاراتهم.
	▪ ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة.	***ارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن*** - التكاليف المرتفعة لفاتورة الكهرباء والمحروقات والمياه، وخصوصا في عدد من القطاعات كالقطاع الهندسي (المنتجات الفلزية / الإلكترونية) والقطاع الكيماوي. - وفي مجال النقل، تعتبر كلف النقل البري الداخلي من الكلف العالية المؤثرة في تنافسية المنتج. - محدودية موارد المياه، وكفاءة استهلاك المياه في الصناعة. - المحددات التنظيمية لاستخدامات الطاقة المتجددة. - محدودية استخدام النفايات الصناعية كمدخلات إنتاج. - قلة الوعي والمعرفة باستخدام النفايات الصناعية لمدخلات الإنتاج الصناعية. - محدودية الدراسات والبيانات التي تخص الإمكانات المتوفرة لتحسين كفاءة استخدام النفايات في التصنيع.
	▪ ضعف الريادة واستخدام التكنولوجيا في قطاع التصنيع.	***ضعف استخدام التكنولوجيا*** - ضعف استخدام أنظمة الصناعة الرقمية فيما يتعلق بالمعرفة الرقمية والقدرات المتصلة بالبيانات. - ارتفاع كلف أنظمة البحث والتطوير لبعض الصناعات. - صعوبة الوصول إلى التمويل لدعم الأفكار والحلول الهندسية.
	مجالات التدخل:	
أهداف تحقيق المحور	1. تطوير المهارات لاستيعاب الطلب الحالي والمستقبلي في قطاع الصناعة.	**(1) توسعة مجالس المهارات القطاعية** - تمثل مجالس المهارات القطاعية وسيلة مهمة لبناء كفاءات ومهارات القطاعات الأساسية، وتوسعة هذا النموذج من المجالس ليشمل القطاعات ذات الأولوية لمطابقة المهارات بشكل أفضل، حيث تقوم هذه المجالس بدراسة البرامج التدريبية المهمة لكل قطاع وعمل دراسة موسعة بالخصوص بحيث تكون مركزة بشكل أكبر وأكثر تواؤمًا مع احتياجات الشركات في كل قطاع وتساعد في سد نقص المهارات في بعض القطاعات. - ربط مخرجات مجالس المهارات القطاعية مع المراكز والبرامج التدريبية المختلفة. **(2) توسعة مراكز التميّز التدريبية لتشمل كافة القطاعات الصناعية** دعم مراكز التميّز التابعة لمؤسسة التدريب المهني لتشمل كافة القطاعات الصناعية، حيث تُعنى هذه المراكز بالتعاون مع القطاع الخاص بتوفير التدريب المهني لعدد من الطلاب يتم اختيارهم ضمن معايير معينة بهدف تحسين مهاراتهم الفنية لغايات التشغيل. **(3) دمج وتحسين المهارات المهنية في القطاعات الصناعية ضمن برامج التدريب المدرسية والصناعية** - برنامج يوسع نطاق تعليم المهارات المهنية في مجال الصناعة بالقطاعات المختلفة ضمن برامج التدريب المدرسية والصناعية، يساعد هذا البرنامج في بناء مهارات القطاع ويزيد عدد الأردنيين العاملين فيه، بهدف معالجة نقص الكفاءات متوسطة المستوى (الفنيين) في شركات التصنيع الأردنية.

		ـ تنظيم حملة توعوية لبناء صور إيجابية عن العمل المهني وخاصة في القطاع الصناعي وأهميته في توليد فرص العمل والتشغيل. (4) توسعة برنامج الفروع الإنتاجية برنامج لتشجيع أصحاب المصانع لفتح فروع إنتاجية في المناطق الأقل نموًا، حيث سيساعد برنامج الفروع الإنتاجية في توسعة نطاق التوظيف والتدريب في المناطق الأقل نموًا ونقل المعرفة لنطاق أوسع على مستوى هذه المناطق. (5) توسعة نطاق تدريب المهارات الحياتية المتبع في غرف الصناعة توفر هذه الأداة تدريبًا عامًا في المهارات الحياتية للعمال الذين يعتزمون دخول سوق العمل، حيث يقدم البرنامج الدعم العام للمهارات، وآلية للمطابقة بين متطلبات أصحاب العمل والباحثين عنه، وتوسعة نطاق محتوى هذا البرنامج قد يكون وسيلة لبناء المهارات المتصلة بصناعات معينة.
		مجالات التدخل:
	2. تخفيض كلف الإنتاج.	(1) البرنامج الوطني لتخفيض كلف الطاقة للقطاع الصناعي ـ دعم إيصال الغاز الطبيعي للمدن والتجمعات الصناعية، حيث يقدم هذا البرنامج إجراءات عملية لتشجيع القطاع الصناعي لاستخدام الغاز الطبيعي والذي يهدف إلى تخفيض كلف الطاقة اللازمة للإنتاج. ـ صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة الذي يهدف إلى دعم الشركات الصناعية للاستثمار في كفاءة الطاقة من خلال دعم عمل دراسات التدقيق الطاقي وتنفيذ مخرجاتها وتوصياتها. ـ دراسة خيارات تخزين الطاقة الكهربائية والحرارية، حيث ما زال التخزين من القيود المهمة التي تواجه استهلاك الطاقة المتجددة، وتحسين أنظمة التخزين قد يؤدي دوراً مهماً في توسعة نطاق استهلاك الطاقة المتجددة، وبالتالي تقليل التكاليف الإنتاجية وتحسين التنافسية في الأسواق المختلفة. (2) تسريع البرامج المرتبطة بتعزيز البنية التحتية لأنماط النقل ـ مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية (المرحلة الأولى –العقبة –عمان)، والإسراع في جذب الاستثمار لمشروع الشبكة. ـ تطوير البنية التحتية لمنظومة النقل البري وتوفير المواصلات العامة بهدف تسهيل الوصول للمصانع في الأماكن المختلفة. (3) برنامج دعم تعزيز كفاءة استخدام المياه للقطاع الصناعي ـ ضبط استخدام المياه الجوفية في الصناعة من خلال آلية منح رخص استخدام المياه الجوفية الذي من شأنه الحد من استهلاك المياه غير المشروع، وإتاحة الفرصة لاستفادة أكبر عدد من المنشآت الصناعية من المياه الجوفية. ـ دعم المشاريع لإعادة تأهيل شبكات توزيع المياه لتحسين كفاءة استخدام المياه في العمليات الصناعية المختلفة. ـ توفير البيانات التفصيلية بشأن استهلاك المياه في الصناعة لرسم خارطة توضح استهلاك المياه في التصنيع واستخدامها في العمليات الصناعية أو كمدخلات إنتاج في بعض القطاعات الصناعية. ـ إطلاق برنامج دعم للشركات لتعزيز كفاءة استخدام المياه؛ شهادة ISO 46001 هي معيار لاعتماد أنظمة إدارة كفاءة استخدام المياه من أجل ضمان الاستخدام الفعال والمستدام للمياه من قبل الشركات. إلى جانب تقديم حافز تمويلي لتنفيذ الأنشطة الخاصة بخطط الشركات لتعزيز كفاءة المياه. (4) تشجيع الأنشطة الخضراء في المرافق الصناعية

		الهدف من البرنامج 1- تنفيذ طرق التصنيع الخضراء في القطاع الصناعي، مثل التسويق الأخضر وإعادة التدوير، والتي تقود للاستفادة من النفايات كمدخلات إنتاج. 2- توفير معلومات حول توليد النفايات الصناعية والقدرات المتوفرة لإعادة التدوير لهذه النفايات. كخطوة أولى، يجب تنفيذ دراسة تفصيلية لهذه النفايات من أجل رسم خارطة توليد النفايات في الأردن. 3- وضع خارطة استثمار وحوافز للمشاريع القائمة على أساس مواد معاد تدويرها.
		مجالات التدخل:
	3. الإسراع في التحول نحو الاقتصاد الدائري.	**(1) إنشاء منطقة صناعية خضراء** تضم المجمعات الصناعية الخضراء عدة عناصر متعلقة بمجموعة أنشطة: 1- استخدام الطاقة المتجددة، كأنظمة التوليد والتوزيع المتكاملة ومرافق التخزين. 2- توسعة مجال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في الإنتاج. 3- إعادة تدوير المياه العادمة ومعالجتها. يخدم إنشاء هذه التجمعات الشركات بخفض كلف إنتاجها من خلال اعتمادها على مجموعة من العناصر التشغيلية في البنية التحتية للمجمع والتي توفر الطاقة، كما تساعد على خفض كلفة المواد الخام من خلال تقنيات إعادة التدوير للمخلفات الصناعية. **(2) جائزة المصنع الأخضر** جائزة تُمنح للمصانع التي تدعم الاستدامة البيئية، حيث تشجع الجائزة الشركات على اعتماد معايير أعلى للممارسات البيئية، والتي تؤدي إلى تقليل التكاليف التصنيعية. **(3) إعداد آلية النقاط / الملصقات الخضراء لشركات التصنيع** آلية نقاط/ ملصقات خضراء تمنح نقاطًا للأنشطة الخضراء، باعتماد الأنشطة التالية: 1- الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ورفع نسبة مصادر الطاقة المتجددة في الإنتاج 2- الأنشطة الخضراء المتصلة بالنفايات، كجمع النفايات وإعادة تدويرها واستخدامها في الإنتاج. 3- أنشطة حصاد وتوفير المياه ومعالجة المياه العادمة وما إلى ذلك من أنشطة. إلى جانب تجميع النقاط، تستطيع الشركات شراء النقاط من شركة أخرى من خلال منصة تبادل محلي، وعند تجميع عدد معين من النقاط سنويا، تستطيع الشركة الحصول على ملصق "صديق للبيئة".
		مجالات التدخل:
	4. تعزيز الريادة في استخدام التكنولوجيا.	**(1) تعزيز البنية التحتية للابتكار** - دعم مراكز الابتكار المعنية بالثورة الصناعية الرابعة وكذلك تجمعات الإبداع القطاعية لتنفيذ مشاريع تعزز القدرة التنافسية في قطاع التصنيع وقطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال تسهيل الوصول إلى الابتكارات، وتقديم خدمات استشارية للشركات الصناعية لتمكينها من تبني حلول وتطبيقات تساهم في تطويرها وتدعم سلاسل القيمة للصناعات المختلفة. - التركيز على وجود حاضنات للشركات الناشئة الحالية للخدمات ذات الصلة بالقطاع الصناعي. - دعم إنشاء مراكز تكنولوجية قطاعية لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المعنية بالصناعة مثل: الاستشارات الفنية المتخصصة، نشر الوعي والتدريب المتخصص حول آخر التطورات التكنولوجية والعلمية وآثارها على تحسين التنافسية ومواكبة الأسواق المحلية والعالمية، الاهتمام بمجال البحث والتطوير للمنتجات المختلفة وغيرها من الخدمات. **(2) تيسير وتبسيط عملية تسجيل وترخيص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية** تهدف هذه الأداة لتحسين العمليات الإدارية المتعلقة بالشركات الناشئة، بهدف تشجيع عدد أكبر من المستثمرين على إنشاء مشاريع جديدة. ويعتمد هذا التدخل على إنشاء مراكز للبحث العلمي والتطوير في التطبيقات والحلول الهندسية والمعلومات ذات الصلة، يتم الرجوع إليها في حل القضايا والمشكلات ومعرفة التوجهات والآراء والأفكار والموضوعات المهمة للقطاعات المختلفة وسلاسل التوريد. **(3) إنشاء إطار عمل للإنذار المبكر وتعزيز مبدأ "الفرصة الثانية" لشركات التصنيع الجديدة**

		يعد نظام الإنذار المبكر آلية تتيح مراقبة شركات التصنيع الجديدة (خلال فترة معينة من إنشائها) لتحديد المشكلات المحتملة في مرحلة مبكرة واستكشاف سبل مساعدة الشركات من خلال الأجهزة الحكومية وغرف الصناعة. إضافة إلى ذلك، ينطوي إطار الفرصة الثانية على مراجعة القوانين والأنظمة الحالية للحد من "العقوبات" المفروضة على رواد الأعمال الذين فشلت مشاريعهم، وإتاحة الفرصة لهم ليحاولوا مجددًا في استثمارات تصنيع جديدة .
المحور الثاني: القيمة المضافة للتصنيع		
التحديات	▪ الاعتماد على مدخلات مستوردة ▪ التركيز على المنتجات منخفضة القيمة ▪ جودة المنتج والامتثال لمعايير الجودة	***الاعتماد على مدخلات مستوردة*** - محدودية قاعدة الموردين المحليين مما يؤدي لارتفاع حصة المدخلات والمنتجات الوسيطة المستوردة. - محدودية إنتاج المنتجات الوسيطة ذات التكنولوجيا المتقدمة ومجالات المعرفة المتخصصة وخصوصا التي تدخل في الصناعات الهندسية. - محدودية قدرة الشركات الأردنية على إبرام التعاقدات طويلة الأجل مع المشترين. - نقص في المعلومات حول الشركات المحلية في مختلف الصناعات والتي تحد من التشبيك والترابطات بين تلك الشركات. - ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج أو المنتجات الوسيطة محليا مقارنة مع مثيلاتها من المنتجات المستوردة نظرا لارتفاع كلف الإنتاج. ***التركيز على المنتجات منخفضة القيمة*** - محدودية القدرات في البحث والتطوير، خاصة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة. - عدم وجود نظام واضح لدعم الابتكار في الصناعة وضعف الترابطات مع القطاع الأكاديمي، ومحدودية دور مراكز البحث العلمي. - ضعف الاستثمار في الابتكار والتطوير في طرق الإنتاج ومكونات المنتجات بسبب محدودية الحصول على التمويل اللازم لذلك، وارتفاع نسبة المخاطرة. - افتقار الشركات (وبخاصة الصغيرة والمتوسطة) إلى المعلومات والمعرفة حول التوجهات العالمية في قطاعاتها وجدوى المنتجات والأسواق المحتملة لها، مما يضعف الحافز للتحديث والابتكار. ***جودة المنتج والامتثال لمعايير الجودة*** - متطلبات الجودة والمعايير في بعض القطاعات. - ترابط الإنتاج والاتساق في جودة المنتجات بين سلاسل القيمة، وتكلفة الامتثال للمعايير العالمية بالنسبة لصادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. - ارتفاع كلفة إنتاج السلع عالية الجودة مما يضعف منافسة المنتجات المحلية لمثيلاتها الأجنبية، وبخاصة في ظل صغر حجم الشركات الصناعية. - التوعية وتوفر المعلومات للشركات حول القضايا المتعلقة بجودة المنتج وينعكس ذلك على قدرتها على الاستثمار في جودة منتجاتها. - ضعف التسويق والترويج مما ينعكس على نمط وسلوك المستهلك واتجاهه نحو المنتج المستورد بافتراض أنه أعلى جودة.
		مجالات التدخل:
أهداف تحقيق المحور	**1. تعزيز سلاسل القيمة الوطنية وإنشاء ترابطات بين مختلف الصناعات المحلية**	**(1) برنامج تطوير الموردين المحليين** تعنى هذه الأداة بإطلاق برنامج جديد لتطوير الموردين في القطاعات الصناعية ذات الأولوية. سيستهدف البرنامج جذب الاستثمارات في مدخلات الإنتاج للصناعات الجديدة أو الوسيطة، والتشبيك والربط بين الموردين المحليين والشركات الصناعية، بالإضافة لتوفير برامج تأهيل وتدريب للموردين الحاليين للوصول للمستوى المطلوب للصناعة. **(2) برنامج الترابطات الوطني**

		يهدف البرنامج إلى تعزيز التحالفات بين الشركات الصناعية الكبيرة والصغيرة في الإنتاج، بالإضافة إلى خلق ترابطات تكاملية بين الشركات الصناعية والقطاعات الأخرى ضمن سلاسل التوريد الخاصة بها. (3) تعزيز التكامل الرأسي والأفقي من خلال دعم إنشاء الصناعات والأنشطة التي تخدم التكامل الرأسي والأفقي للصناعة الواحدة. فعلى سبيل المثال صناعة الاكسسوارات الخاصة بصناعة الألبسة وكذلك دعم الصناعات النسيجية.
		مجالات التدخل:
	2. الاستثمار في الصناعات عالية القيمة	(1) تطوير استراتيجيات قطاعية بهدف التحسين في القطاعات الصناعية عالية القيمة إعداد إستراتيجية خاصة بكل قطاع من القطاعات الخمسة المستهدفة في رؤية التحديث الاقتصادي. (2) تحديد القطاعات الفرعية ذات الاولوية وإعداد دراسات جدوى ويتضمن إعداد دراسات جدوى خاصة بتطوير القطاعات الفرعية ضمن القطاعات الصناعية عالية القيمة المستهدفة. (3) الترويج لجذب الاستثمارات الإعلان عن دراسات الجدوى كفرص استثمارية للقطاع الخاص والجهات المعنية في القطاع.
		مجالات التدخل:
	3. تحسين جودة الصناعات القائمة	(1) برنامج لتعزيز المكون التكنولوجي في الصناعة - يهدف إلى تشجيع الشركات على تحسين المنتجات القائمة، والتوسع في منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية. إلى جانب توسعة نطاق تمويل المشاريع الجديدة في قطاع التصنيع خصوصًا تلك التي تنطوي على أفكار جديدة في المجالات ذات الأولوية كالاقتصاد الدائري والأخضر، والمنتجات عالية القيمة، والتكنولوجيا الرقمية، وغيرها من المجالات. - كما يهدف البرنامج لإيجاد حلول هندسية من خلال تطوير قدرات الصناعات الهندسية في مجال تصميم وتصنيع القوالب والقطع والأجزاء اللازمة لإتمام الصناعات المختلفة. (2) مراجعة معايير الجودة تنص هذه الأداة على مراجعة أنظمة معايير الجودة وخصوصا تلك المفروضة على الواردات وإنفاذه من خلال أنشطة التفتيش والتحقق، لضمان المطابقة للمعايير المفروضة والمنافسة العادلة. (3) زيادة الترابطات بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية والباحثين يهدف هذا التدخل إلى إيجاد منصة لربط الشركات الأردنية مع الباحثين الأردنيين في الأردن والخارج، وستيسر هذه المعلومات التعاون في مجال الابتكار والتكنولوجيا مما يتيح تحسين التصنيع الأردني لينتج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، إلى جانب تعزيز الربط الأكاديمي - الصناعي لمساعدة الشركات في تطوير منتجاتها من خلال بناء مبادرات تعاون وشراكات بين الجامعات والباحثين والقطاع الخاص. وفي المقابل تخدم تلك الشراكات الباحثين من خلال الفرص الاقتصادية التي تولدها أبحاثهم. (4) برنامج متخصص لتقديم حوافز لريادة الأعمال في قطاع التصنيع - إطلاق جائزة تُمنح لرواد الأعمال الجدد، تساعد الجائزة في التوعية بأهمية ريادة الأعمال في القطاع الصناعي. - برامج تدريبية لرواد الأعمال، حيث أن تدريب رواد الأعمال يزيد عددهم ويعزز فرص نجاحهم.

المحور الثالث: تنويع المنتجات

التحديات	▪ تركز منتجات وأسواق التصدير ▪ حصة المنتج الوطني في الأسواق المحلية ▪ ضعف معالجة المواد الخام	***تركز منتجات وأسواق التصدير*** - المتطلبات والمعايير المطبقة على المنتجات المختلفة والمطلوبة من دول التصدير. - التكلفة غير المنافسة للمنتج الأردني ذي الجودة العالية. - محدودية قدرات البحث والتطوير في مجال الصناعات المختلفة والمتقدمة تحديدا. - قيود الإنتاج الكمية والنوعية. - نقص المعرفة والمعلومات حول المنتجات الجديدة ومتطلبات الأسواق المختلفة. ***حصة المنتج الوطني في الأسواق المحلية*** - التكلفة غير المنافسة للمنتج الأردني عالي الجودة مع مثيلاتها من المنتجات المستوردة. - التصور والمعرفة حول مواصفات وجودة المنتج الأردني لدى المستهلك. - قيود الإنتاج التي تتطلب من أصحاب المصانع التحول لجودة أعلى أو إضافة مزايا أخرى. ***ضعف معالجة المواد الخام*** - كلفة الاستخراج أو حجم الاستثمار اللازم يعتبر مرتفع نسبيا لبعض من هذه المدخلات. - السعر المرتفع للمواد الخام مقارنة باستيرادها نصف مصنعة من الخارج.
		مجالات التدخل:
أهداف تحقيق المحور	1. تنويع المنتجات في سلة الصادرات.	(1) تمويل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتصدير - إنشاء مراكز توزيع في الأسواق ذات الفرص العالية للصادرات. - تعزيز التجارة عبر السوق الإلكترونية. - تعزيز برامج الترويج والتسويق. - الترابطات والتشبيك بين المشترين والموردين. - توسيع قاعدة المصدرين. (2) تحفيز الصادرات من المنتجات ذات الفرص العالية - توفير برنامج تمويلي لدعم تنويع المنتجات في سلة الصادرات
		مجالات التدخل:
	2. زيادة حصة المنتج الوطني في الأسواق المحلية.	(1) برنامج العلامة "صنع في الأردن" تعزيز مشاركة المنشآت الصناعية في البرنامج والترويج للمنتجات الحاصلة على العلامة "صنع في الأردن". (2) إطلاق حملة وطنية للترويج للمنتج المحلي بعض المنتجات الأردنية تعتبر ذات حضور محدود في السوق المحلي، وكذلك وعي المستهلكين بخصوصها. تهدف هذه الأداة للترويج للصناعات المحلية ورفع مستوى الوعي بشأنها في السوق المحلي. (3) تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية تقدم هذه الأداة معاملة تفضيلية في المشتريات الحكومية للموردين المحليين، كما تفرض حدّاً أدنى للتوريد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية. (4) إنشاء قاعدة بيانات للمنتجات المستوردة ذات القابلية للتصنيع محليا تشمل هذه الأداة إنشاء قاعدة بيانات للمنتجات التي تتمتع بإمكانية عالية للتصنيع، وبالتالي زيادة البدائل لإحلال الواردات.

	مجالات التدخل:
3. الاستغلال الأمثل لمواد الخام والمواد الأولية في الصناعة.	**(1) جذب الاستثمار في قطاع التعدين** ينتج الأردن عددًا من المواد المعدنية والخام والتي يجري تصديرها بعد معالجتها بدرجة بسيطة محليًا. حيث يتم تصدير هذه المواد للخارج من خلال عقود طويلة الأجل تحد من قدرة المنتجين المحليين من شراء هذه المنتجات من مصادر محلية. تهدف هذه الأداة لدعم الترابطات الأمامية عن طريق دعم الشركات للاستفادة من المواد الخام مثل: البوتاس، والفوسفات وغيرها من الخامات الاستراتيجية. إلى جانب أن هنالك العديد من الفرص الاستثمارية لإقامة صناعات تعتمد على استخراج ومعالجة المواد الخام كصناعة الزجاج والفلزات وغيرها. وسيتم من خلال هذه الأداة تحديد الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى للترويج. **(2) مشروع إنتاج الهيدروجين** الاستثمار في مشاريع الهيدروجين، بما يزيد من القيمة المضافة للتصنيع وتوفير المواد الداخلة في الانتاج للقطاع الصناعي. **(3) مشروع إنتاج الأمونيا** الاستثمار في مشاريع الأمونيا، بهدف إنتاج أحد المواد الخام الضرورية في الإنتاج ، وزيادة القيمة المضافة للصناعات التي تعتمد على الامونيا في التصنيع.

خطة تحضيرية للسياسة الصناعية 2024- 2028..... الأولوية عالية		
#	النشاط/الأهداف التشغيلية	المدة الزمنية
.1	اقرار السياسة الصناعية 2024- 2028	الشهر الاول 2024
.2	تشكيل فريق وطني لمتابعة تنفيذ السياسة	الشهر الاول 2024
.3	إعداد الخطة التنفيذية للسياسة	الشهر الثاني 2024
.4	البدء بالتنفيذ	الشهر الثاني / 2024
.5	حشد الدعم والتمويل لتنفيذ برامج الخطة التنفيذية	الشهر الاول 2024- مستمر